

متابعة

«هولسيم» تعيد «الكلنكر» إلى شاطئ البحر؟

مرة جديدة تترجشكا تحت مشاكل التلوث التي لا تنتهي. الأهالي يعترضون، والشركات تبرر ما تفعله وتتعاظم مع الموضوع من منطلق ربحي، أما أجهزة الدولة فهي كالعادة: غائبة!



عودة «الكلنكر» تخالف اتفاقاً مسبقاً مع الشركة (أرشيف - بلال جاويش)

عبد الكافي الصمد

لا تنام شكا على همّ بيئي حتى تستفيق على آخر. فبعد التسرب النفطي من خزانات شركة الترابية الوطنية (هولسيم - السبع) عند شاطئ البحر مطلع تموز الماضي، واعتراض أهالي البلدة على إعطاء البلدية ترخيصاً للشركة لإنشاء كسرة جديدة، استفاقت شكا على وضع الشركة كميات من مادة «الكلنكر» قرب شاطئ البحر، في خطوة تخالف اتفاقاً مسبقاً يقضي بتعديدها بعدم وضع هذه المادة على الشاطئ.

وكان بعض أهالي شكا قد فوجئوا باكوام «الكلنكر» ترتفع شيئاً فشيئاً، مسببة تطاير الغبار الأسود في المناطق المحاذية للموقع، ووصولها إلى المنازل والأحياء القريبة من المكان. وقد دفع ذلك بعض المتضررين والناشطين البيئيين، ولا سيما الناشط بيار أبي شاهين، إلى الاتصال بالمدير العام لوزارة البيئة برج هتجيان وإيصال الشكاوى إليه، فوعد الأخير بإرسال لجنة فنية لتقصي الحقائق اليوم السبت، كما أوضح أبي شاهين لـ«الأخبار». وروى أنه «منذ نحو أسبوعين بدأنا نرى جبلاً من مادة الكلنكر يرتفع عند شاطئ البحر، خلافاً لقرار محافظ الشمال وضع المادة داخل هنغارات خاصة، نظراً إلى أضرارها البيئية، وتأثيرها السلبي على الثروة السمكية في شكا التي باتت في طريقها نحو الانقراض». وأشار أبي شاهين، إلى أن «القرار جاء بناء على توصية اتخذتها لجنة سداسية ألفها وزير البيئة الأسبق جاك جوخادريان عام 1991، وهي تضم إلى المحافظ ممثلين عن وزارة البيئة، وممثلهم عن الشركة، إضافة إلى عضو سادس يمثل الأهالي، وكنت

أنا شخصياً، وقد راجعت وزير البيئة السابق محمد رحال، فأكد لي أن القرار لا يزال نافذاً، ولم يبلغ أحد».

وأوضح الرجل أن الشركة «ماطلت منذ ذلك الحين في تطبيق القرار، بحجة أنه لا هنغارات لديها، وبقيت تطلب مهلاً إدارية حتى نفاذ الستوك الموجود لديها، إلى أن شرعت، أخيراً، في إضافة كميات من هذه المادة إلى المكان، ما دفعني إلى الاتصال بالشركة لإبلاغها رفضنا ما تقوم به، فرددت عليّ إحدى الموظفات بأنه لا علم لها بالأمر، وستبلغ الإدارة به».



مادة الكلنكر بعيدة عن شاطئ البحر بين 7 و8 أمتار



تعاظم الشركة أثار حفيظة الأهالي الذين يُعدون عريضة سترفع إلى المسؤولين، من أجل معالجة المشكلة، وتحديداً بعدما انتشرت معلومات تفيد بأن مادة «الكلنكر» تسبب أمراضاً سرطانية. غير أن التطورات لم تقف عند هذا الحد، إذ عمدت الشركة إلى إطالة «داخون» الفرن القديم الذي ينتج الأسمنت، في خطوة تهدف إلى إعادة تشغيل الفرن

بعد توقف نتيجة تزايد الإقبال على شراء الأسمنت، علماً بأنه يفترض، بحسب أبي شاهين، إغلاق الفرن، بسبب عدم وضع الشركة «فلاتر» في داخونه لتخفيف الانبعاثات السامة منه.

وبينما أكد أبي شاهين أن كثيرين نصحوه بالتوقف لأن الشركات في شكا أقوى من الدولة، أصر على متابعة نشاطه، لأنه «لا يمكن أن نقبل أن يمتطي هذا الإخطبوط الصناعي ظهورنا، ويلوث أرضنا وسماءنا ومياهنا وهواءنا ونصمت».

في المقابل، نفى المدير الإداري لشركة الترابية الوطنية روحية حداد، في اتصال مع «الأخبار»، هذه الاتهامات، مشدداً على أن الشركة «تحاول منذ فترة طويلة الحصول على ترخيص من التنظيم المدني لإقامة هنغارات في المنطقة لتغليف الكلنكر وغيره من الستوكات، لكن الروتين الإداري وتصنيف الأراضي يؤخراننا، مع أن الأرض التي نضع فيها الستوك تابعة لنا». وأوضح أن «مادة الكلنكر بعيدة عن شاطئ البحر بين 7 و8 أمتار. وهذه بضاعة ثمنها أموال، فكيف نرميها في البحر؟». وفيما شدد حداد على «جديتنا في التعاظم مع البيئة»، نفى وجود فرن قديم في الشركة ينتج الأسمنت، لأن «كل الأفران حديثة، ويوجد أكثر من فيلتر يعمل وليس فيلتر واحد، ويمكن القول إن الوضع البيئي اليوم في شكا أفضل مما كان عليه قبل 5 سنوات». وعن وضع كميات إضافية من «ستوك الكلنكر» في المكان، برّر حداد ذلك بأن «الستوك القديم ساعدنا في رفع إنتاجنا والحوّل دون ارتفاع أسعار الأسمنت في السوق المحلية بعد تزايد الطلب عليه، لكن هذا الستوك قارب على النفاذ، فعملنا على زيادته».

تقرير

جبالة فريد الخازن في ذوق مصبح رغم أنف أهلها

في بيتنا جبالة. هذه هي حال أهالي منطقة ذوق مصبح، بعدما حلّ معمل الباطون الجاهز «الجبالة»، للنائب السابق فريد هيكل الخازن ضيفاً ثقيلاً في ديارهم، وبنحو مخالف للقانون

نائب زروق

«أهالي ذوق مصبح ينتظرون بفارغ الصبر انتخابات عام 2013»، «سنعارض وجود جبالة في قلب بلدتنا بقوة الحق وبحق القوة». «الجبالة في قلب ذوق مصبح: سرطان بيئي وعمراني واقتصادي». «ذوق مصبح شكاً ثانياً؟ لن نقبل وسنقاوم».

منذ فترة، تغيرت لافتات الاستقبال عند مدخل بلدة ذوق مصبح، وداخل شوارعها. انقلبت من لافتات مرحبة إلى أخرى تعلن العصيان وتنوّد. توعد بإسقاط النائب السابق فريد هيكل الخازن... مجدداً في الانتخابات المقبلة، اعتراضاً على مشروع معمل الباطون الجاهز «الجبالة»، على إحدى الأراضي التابعة للبلدة عقارياً. لم يكن الأهالي ليصلوا إلى هنا، لو لم يستشعروا الأخطار المتأتية من قرار النائب السابق القاضي بإنشاء معمل في منطقة مصنفة للصناعات «غير المزعجة وغير المضرة». ليس هذا

فحسب، فالرجل خالف القانون في كيفية الاستحصال على التراخيص. وبحسب الأهالي والقانونيين في البلدية، استحصل على رخصة إنشاء من وزارة الصناعة للشروع في تشييد المعمل، «علماً بأن المطلوب من أي مؤسسة صناعية الحصول على رخصة إنشاء ومن ثم رخصة بناء ليكتمل ملف الترخيص لها». ويفترض به كذلك الحصول على رخصة بناء من البلدية، وهو ما لم يحدث، لأنه يبني على أرض تابعة لها. فالبلدية معترضة على الملف لأسباب منها «تصنيف المنطقة التي لا يرد فيها أي ذكر لإمكان إنشاء معمل باطون، إضافة إلى تعرض الطريق المؤدية إلى الجبالة للتخفيف المستمر نتيجة ثقل الآليات المستعملة في أعمال الجبل».

اعترض رئيس البلدية شربل مرعب، على المشروع شبه المكتمل، وكذلك فعل مالكو وشاغلو الأبنية المجاورة لعقار الجبالة، فدعموا قرار الرفض. غير أن الاعتراض لم يبلغ المشروع؛ إذ أكمل النائب السابق البناء، ما استدعى تصعيداً لموقف الأهالي الذين هددوا باللجوء إلى اعتصام مفتوح حتى تحقيق مطالبهم. ورغم أن مجلس شوري الدولة أصدر قراراً منذ نحو شهر - شارف على نهايته - برفض منع العمل في بناء الجبل لمدة شهر، معلاً السبب بضرورة استكمال الملف عبر الحصول على المعلومات والمستندات الخاصة به من غرفة الصناعة، إلا أن القرار لم يشف غليل الأهالي. فبحسب الدكتور يوسف كمال الحاج، المتحدث باسم الحركة الشعبية المناهضة لإنشاء

على البلدية جراء أعمال الصيانة للطرقات، حيث ستضطر إلى دفع رسوم إضافية لتمويل مصالح فرد واحد. لكل هذه الأسباب، عقد الأهالي مساء أمس مؤتمراً صحافياً في مسرح كنيسة الوردية، تخلقه مداخلات من محامي البلدية جاك عقيقي والخبير البيئي د. ولسون رزق والدكتور يوسف الحاج.

يذكر أن النائب السابق فريد هيكل الخازن كان قد صرح في لقاء صحافي عقده في منزله في القليعات يوم الأحد في 14 آب الماضي، تساعل خلاله عن أسباب منعه في الوقت «الذي تعمل فيه محافر الرمل في مناطق أخرى من لبنان، وفي كسروان وحدها يمنع عليها أن تعمل»، مستنكراً «دور القوى الأمنية التي لا تتجرأ إلا على كسروان».

إلى الجبالة للتخفيف، إضافة إلى تسرب السوائل الملوثة من المعمل على غرار السوائل التي تسربت في وقت سابق من إلكا - جعيتا. أضف إلى ذلك، ستنتج الجبالة، بحسب الخبير البيئي والجيولوجي د. ولسون رزق، «نوعين من الانبعاثات: الأولى ستنتج عن احتراق الفيول، أما الثانية فتستكون عبارة عن غبار البحص والرمول والترابية أثناء عملية الجبل التي ستزيد نسبة الكبريت في الجو». أضف إلى ذلك، «أن المنطقة ستأخذ نصيبها من الأضرار الاقتصادية كانهماض أسعار العقارات والمباني المحيطة وتلك الموجودة في ذوق مصبح عموماً بنسبة 30% في تقدير أولي». ثمة نقطة سيئة أخرى، هي نسبة التكاليف الباهظة التي ستترتب

الجبالة، «بطالب أهالي ذوق مصبح بإبطال رخصة الإنشاء الممنوحة لجبالة «إلكا» - مؤسسة رشيد الخازن، مشددين على طلب وقف التنفيذ بسبب المخالفات الفادحة». وقد ذكر الحاج أن هناك عدداً من علامات الاستفهام تطرح حول الطريقة التي استحصل بها الخازن على رخصة الإنشاء.

احتدمت المواجهة إذ انقسم المتخاصمون إلى فريقين: أهالي البلدة ورئيس بلديتها من جهة، والخازن من جهة ثانية. وقد وقع نحو ألف شخص عريضة تدعم قرار رفض البلدية إعطاء الرخصة، معللين ذلك بالأضرار الفادحة التي ستلحق بمحيطهم في حال إنشاء الجبالة، إذ سيتلوث المحيط بالغاير والأوساخ، وستتعرض الطريق المؤدية



الخازن خالف القانون في كيفية الاستحصال على التراخيص (أرشيف) - مروان طحطح